# دين المؤتفكات

عمرو عبد العزيز

حقوق هذه النسخة
محفوظة للمؤلف

# المقدمة

بسم الله القادر القاهر،

لولا إيماني بربي العادل، المستعلي على العباد، المُنكِّلُ بأمم المجرمين، لأطبق الإياس على نفسي، فما نشهده مؤذن بالهلكة التي لا يضطلع بأفداحها إنس ولا جان!

هلكة مُضي البشرية إلى أشأم فتنة وأنكد بلاء!

هلكة توشك أن تربو في فُحشها آثام جاحدي الأنبياء مجتمعين!

نحن ماضون إلى زمن ينبعث فيها المُجَّان والفساق أرسالا لملاحقة المتطهرين وإيذائهم؛ بل طلابهم إزهاق روح المؤمنين!

وأمثالنا من سيؤدبون، وفي أضيافنا وأولادنا سيطمعون! وسيُهدد الأُباة بشواظ من نار، يُحرَّق بها في الأخاديد كل مجترئ مُنازع داعٍ إلى الصراط المستقيم!

وما ذلك الإجرام كله، إلا لإيماننا بخلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وإيمان الملعونين بأنهم خالقوه النشأة الأُخرى، وأن خلق الإنسان للإنسان هو أحسن تقويم!

وقد زرع الله الفِطَر في صلصال خَلْقِهِ، ولم يزرع أولئك إلا اللوطية ومناقضة الفِطَر في إنسانهم المشؤوم!

وقد خلق الله الجنسين الذكر والأنثى، ولم يخلق أولئك إلا (النوع / الجندر)؛ فلا ذكر ولا أنثى!

وفي دين زمن الفُحشِ والبهتان، واستطالة شؤم الغرب الأثيم، لم نر آفك من مسخ خلق الله إلى ما لُعن بأمر الله والنبيين والصديقين في كل منزل ومقال، ولا أشأم من هدم بنيان المجتمع المُشيَّد فوق أُسِّ الفِطَر، ومأسسة الفوضى المُشيَّدة فوق أُسِّ الرذائل!

أقد أظل الصالحين زمن الإخراج، وأطل عليهم زمن الحريق؟!

ربما!

ألا تُبصر الغيم الأحمر في الأفق يحتشد؟ ذاك الهول القادم! ذاك قطر الدم المسفوك لا لقيلة لا إله إلا الله وحدها، بل لقيلة الفطرة ذاتها، التي لم يختلف عليها إنسان قبل ذاك الزمان: أنا خلقنا الزوجين الذكر والأنثى!

ذاك عصر رجاله بفروج نساء، ونساؤه بلحىً!

ذاك عصر تُلقى فيه بالجب إن اشمأز قلبك من اللوطيين أو قلت لهم أف!

لا تقل لهم أف! إياك!

والنهرُ الموت! النهرُ الموت!

أنشهد نهاية العالم الذي ثقِفناه؟ أنشهد بداية مخلوقات الإنسانوية الشوهاء؟!

أيكون عزاؤنا أن طالِعنا خيرٌ من طالع خلائفنا؟!

وأي عزاء في شقاء الأبناء؟!

❖❖❖

لم تثب فكرة كتاب عن اللوطية في عقلي قبل عام ٢٠٠٦، بعدما أتممت الثانية

والعشرين، وكنت حينما أتابع المادة الإعلامية الغربية ألحظ أن أولئك يُمهدون لجليل؛ فجلست أخطط الفصول، وأفكر في مسلك البحث المناسب؛ ثم نسيت الأمر - وإن احتفظت بالأوراق إلى الآن- فتزوجت وانشغلت بالحياة والأفكار، وعشت سنوات الثورة وانشغالات السياسة ولطمة درك وجوب تطوير الذات والفكر واللغة والعلوم؛ ثم هوى صرح الآمال في هاوية الغُمة، وأولِجنا بئرا بلا قرار، وبدا كما لو أن المجرمين قد تنادوا فكادوا للإنسانية كلها في ذلك العقد الذميم، فلم تُتلى علينا إلا أنباء لا يُهوِّن شؤم سالفها إلا ثِقل وطأة مستحدثها!

وصالحو المسلمين أين؟ بين أسير وشريد وقاعد مذهول!

وها نحن في مطلع العقد الثالث من القرن الجديد! عقد مُلوَّن بصِبغتي العار والشنار، صبغة العنصرية وصبغة اللوطية، تتناطحان، ويذيع الغرب في العالم أنهما نقيضان، وأن الإنسان إما يكون مع يمين المجرمين أو شمال الفاحشين، ولا ثالث!

هنا جلست مقعد المهمومين، وشرعت في كتابة هذا السفر، متثاقلا، يمر عليَّ الشهر تلو الآخر، والسنة تلو السنة! فمنذ ثلاثة لا يصدُّ رغبتي إنهاء الكتاب، إلا مناورة نفسي إياي، ومعاناة أناملي الحُبسة!

أمشمئزة كانت؟ أم يقتلها فضول معرفة قعر الغيهب؟!

وأنا لنفسي عاذر، فالعجائب تتلو الغرائب، وأنا أرقب كل هذا في دهشٍ من جرأة القوم، وسرعة تطور أفكارهم، ومقدار اتساع حيلهم!

أبصرت لشهور تحوُّل ما وُصِمت لقيلي إياه قديما بالهوس والمُبالغة والإغراب = إلى حقائق اليوم ووقائع العصر، ومجمع الرأي الذي لا يجرؤ على مسِّه إلا المنتحرين!

لكنني مضيت، ووفقني الله قدر استطاعتي، وأنهيت هذا الكتاب عسى أن يكون إعلاما لخلفائنا بأنَّا لم نكن كالنائحات نترثَّى ماضينا دون فِعال، بل كنا رجالا نزود عن حياض هذا الدين بأقلامنا وألسنتنا، إلى أن يأذن الله بلفظة زُهير!

وأرجو القارئ أن يغفر لي النقائص، وأن يتجاوز عن الهنات، إذ يعلم ربي أني لم أتعمدها، وبذلت ما سمح به وقتي ومعرفتي وعلمي لقراءة كل ما يخدم فكرة هذا الكتاب، ويُجلي جانبا من جوانب تلك الداهية الحالكة! وأشكر كل من ساهم في خروج هذا الكتاب إلى النور، خاصة من بعثوا لي الأخبار تترى أثناء كتابتي عنها في مواقع التواصل خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فجزاهم الله كل خير.

وأسأل ربي أن يُبقي هذا الكتاب في الناس، إن نفعهم، ولا يستوفي لي أجر كتابته إلا في الآخرة، بالمغفرة والرحمة والتجاوز عني والضمِّ للصالحين، وأسأل ربي أن يذهبه جفاءً، إن آذاهم، ويغفر لي زللي، فهو العالم بأني ما اجتهدت فيه إلا استنقاذا للمسلمين، وشفقةً بالمؤمنين.

# عارضٌ مُمطِرٌ

# الفصل الأول: تكوُّن دين اللوطية

لن يسلُس بحثُنا، ويستنير فهمنا لذاك الكثيب المظلم من آثار اللوطيَّة، إلا بمدخل نستعرض فيه معا جذور بناء الظاهرة اللوطيَّة، الناشبة في المئين من دقائق الفكر الغربي.

وانتخال غابات ذاك الفكر، ثم انتخاب ما يظنُّه الباحث أسسا كبرى لتكوُّن اللوطيَّة دينا علمانيا، إقدامٌ ومغامرة = فلا يجسر جادٌّ على ادعاء شمول الاطلاع، أو الفهم الدقيق لكافة جوانب ذاك البحر الفكري والفلسفي الخضم، إذ أن القصور الثقافي حتميٌّ إلا لهواة المزاعم الشقيَّة!

وقد استفرغت جهدي وطاقتي للفهم ثم الانتخاب، ولا يُكلِّف الله نفسا إلا وسعها، سائلا المغفرة على التقصير إن استبانت للقارئ بعد ذلك أسس أقوى وأظهر مما عرضته.

وقد كان الاختصار هو المبدأ الناظم لبنية هذا الفصل: فإيجاز واقتضاب لما نوقِش بصورة متكررة في الثقافة العربيَّة، وبسطٌ نسبي لما أعياني الوقوف على نظيرٍ عربي له، ولم أصادف منه إلا النتف والمقاطع التي لا يحدث بها الغناء؛ فكان من الأول: الأس النسوي، والنسبوي، والتطوري - ومن الثاني: الأس الثوري، والليبرالي الفرداني.

كما أضفت بعض العوامل العَرَضيَّة، التي أحسبها ساهمت في تنامي اللوطيَّة، وزدت في الإيجاز إيجازا عندها، لظني أن سهمها لم يكُن قاصِدا السفك، ولم يكُن إلا أثرا للأسس الكبرى.

ولن يفوت جامع تلك الأسس، ملاحظة أنها، حتى النسبويَّة منها، قد نظَّرت لنوع من أنواع الطوبيا الأرضية، حتى حسِب كل مؤمن بإحدى تلك الفلسفات، أنه ينظُر الخلاصَ وقد فغمته رياحين جنة الميعاد، التي شيَّدها بعقله وحده. فأين وصلنا؟

وتركت بعض الأفكار في فصول تالية، هي بها أليق، ونسبتها إليها أوفق.

## أولا: الأسس الكبرى لظهور دين اللوطية.

الأس الأول: التطوُّر الشامل.

فَقَارُ الأسس القادمة، هي فلسفة التطور المجتمعي الشامل، خاصة في صورتها الحتميَّة. ومُلخَّص التعريف بها، أنها نظريَّة تؤمن بسير التاريخ الإنساني في خط تقدمي مستمر، أحادي الاتجاه عند الأغلبية، يقوم على قدر كبير من تجاوز الماضي

ونفي مُنتجاته، والنظر إلى كل مرحلة حديثة على أنها أرقى من سابقتها (١). وقد

يختلف منظرو تلك النظرية حول الحتميَّة، أو اتجاه التقدُّم = إلا أنهم يجتمعون على الإيمان بأن للتطور المجتمعي حزمة من القوانين والقواعد التي يمكن استخلاصها من تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية. ومُقابل أولئك توجد مجموعة أخرى من الاجتماعيين الذين يرفضون الانشغال بالبحث عن (فلسفة تاريخية) ولا يعترفون بالبحث عن القوانين، إنما ينهمكون فقط بالبحث عن الأحداث التاريخية

وتحقيقها ‹٢›.

ونظرية التطور المجتمعي من بنات عصر التنوير الأوروبي، فقد ظهرت، على سبيل المثال، فكرة التقسيم الثلاثي للتاريخ (بدائي ثم وسيط ثم حديث) في كتابات جيامبتيستا فيكو، وآن تِرجُتْ خلال القرن الثامن عشر، ثم انتشرت أثناء القرن التاسع عشر، قرن الأيدولوجيات، وخاصَّةً بعدما سادت فكرة أوجست كونت، الذي قسَّم التاريخ إلى ثلاث مراحل: لاهوتيَّة بدائية، ثم ميتافيزقيَّة وسيطة، ثم أخيرا،

وضعيَّة، وفيها يسود العلم ويطَّرِحُ الجهل والخرافات والإيمان بالغيب ‹٢›، ويصحب

تلك السيادة تطور مستمر شامل من الناحيتين الفكرية والمجتمعيَّة. ولعل نظريَّة

التطور البيولوجي لم تكن في حقيقتها إلا تبريرا علميا للنظريَّة الفكرية والاجتماعية التي سادت القرون الأخيرة في أوروبا.

وقد شُيِّدت أكبر أيدولجيات القرن الماضي والعالم الحالي فوق تلك النظريَّة، كالليبراليَّة والماركسيَّة، وعوملت لأحقاب متطاولة كمسلمة مفروغ منها في الحقل العلمي قبل الفكري، كما نرى عند عمالقة علماء الاجتماع التاريخيين، مثل

دوركاييم(٣) وسبنسر(٤).

وإننا، المسلمين، وإن كنا نؤمن بأن العلم يُطوِّر المجتمع الإنساني والمعرفي من جهة - وإلا ما كان الله سبحانه وتعالى قد حثنا على الغوص فيه والتعلُّم والبحث المستمر- إلا أننا لا نُرفِق ذاك بشيئين: ألا وهما الحتميَّة، والتجاوز الأخلاقي والمعرفي والتشريعي والمجتمعي الكامل مع نفي الماضي.

وثمَّت حاجة للتفصيل ها هنا:

إن الحتميَّة التي تؤمن بها جمهرة منظري التطور المجتمعي، تقتضي ضرورة الإيمان بأن الإنسان في تطور خطي مستمر على كافة المستويات، وأن تقدمه واجب = إذ أن معيار قياس التقدُّم يذيِّلُ المجتمع ويضعُ العلم والتقنية في الصدارة؛ فما دام المجتمع يتقدَّم علمويًّا فهو حتما يتقدَّمُ في كل شيء آخر!

وكما في العلم، الذي تجبُّ النظريات الجديدة فيه كل عتيق = كذلك المجتمع ومنظومته وأفكاره وتشريعاته، يجبُّ الحديث منها القديم!

وكما في العلم، الذي يذمُّ الحديثُ منه الرجعيَّ المتمسك بنظريات جاوزها الزمان = كذلك المجتمع ومنظومته، يذمُّ الحداثي فيه الأصولي التقليدي المتمسك بنظريات وتشريعات وأفكار أسلاف كانت معارفهم وأدواتهم البحثية والعلمية أكثر تخلفا، في أعصُر بدائيات مظلمات!

فالحتميَّة لا تعني فقط لزوم الإيمان بديمومة المُضيِّ إلى الأمام؛ إنما توجِب الإيمان بحتميَّة رِفعة الحديث وضِعة القديم، وحتميَّة البحث الدائم عن اللحظة المُثلى، إن كان هناك شيء كذلك! لذا كانت نظريات التطور المجتمعي، في عصر سيادتها الذي وصل ذروة تركيبه في منتصف القرن العشرين مع الوظيفية والبنيوية ومدارس الحداثة = مُعادية عامَّةً للأديان، إذ اعتبرتها ظاهرة مجتمعية تاريخية انقضى عصرها، وعائقا خطيرا لزعمها أنها أم الحق المُطلق للتاريخ والتشريع والتنظيم المجتمي! والواجب، أن يظل الإنسان مؤمنا بكون ما أقره من تشريعات أو تنظيمات مجتمعية، يمكن أن يصل إلى ما هو أعلى مع التحديث والتطور، ذاك جوهر الإيمان التطوري.

أما الإسلام فيستقلُّ هنا بما لا يشاكل ذلك البتة، إذ يؤكِّد أن ثمَّ مصدر رباني مُنزَّلٌ منذ خمسة عشر قرنا، يشتمل على أفضل تشريع وأعظم دستور أخلاق وأنسب تنظيم مجتمعي يمكن أن يطمح البشر إليه؛ وما على الإنسان بعد ذلك إلا ضبط حياته كي توافق ذاك التشريع القانوني والأخلاقي = فالمِثالُ موجود، والواقع مُراعىً. والتقدُّم العلمي والمجتمعي لا يكون إلا داخل الإطار المُنزَّل، فهو لا مُتجاوِزٌ ولا نافٍ، إنما مُطوِّر مُقدِّسٌ لما أنزله الله مُطلقا في كل زمان ومكان، مُحترِمٌ لعمل السلف لا يُعدِّل عليهم إلا في أضيق الحدود، وفيما يسمح النصُّ المُقدَّس بالتعديل عليه.

ثم أن العلم التجريبي المحض ليس قيِّما على التطور المجتمعي؛ ففضيلة المجتمع الأولى هي اتباعه القرآن والعمل به، والتطور العلمي جزء من هذا العمل، ولا يستمد حافزه إلا من تلك الفضيلة؛ فإن حافظت أمة الإسلام على صورة المجتمع الأخلاقي والتشريعي وتدنت مكانتها العلميَّة = اعتُبرت أمة فُضلى ممدوحة الآخرة والعمل الروحي وإن نقصها المزيد من الانضباط والعمل الدنيوي؛ أما إذا حدث العكس، بأن حافظت الأمة على العلم وتدنت أخلاقيا وتشريعيا = فهي أمة مذمومة الآخرة

والعمل الروحي، ممدوحة في وجه واحد فقط ألا وهو حيازة أسباب مُلكِ الدنيا، العلوم.

وسنرى قريبا، أن تلك النظريَّة أُخذِت كمُسلَّمة، بُني فوقها البحث عن النموذج المثالي، واحتقار النماذج السالفة، تارة في النسويَّة، وتارة في فكر ثورة حضارة البهجة، وتارات في الليبراليَّة والاشتراكية، وهذا طبيعي، إذ أن تلك الفلسفات وُجِدت في عصر تسيُّد فلسفة التطور حقول العلوم الإنسانية، أي حتى الستينيات تقريبا، قبل تفككه مع حيرة الحداثة وارتباك مفاهيم التنمية واضطراب الفرضية العلمانية[1] في الحقل السياسي منذ الثورة الإيرانية، وظهور عوامل عديدة مفاجئة في كل المجتمعات والحقول العلمية، ما خفض في النهاية من اليقين بالتطور المجتمعي أو حتميته على الأقل، على المستوى الأكاديمي بصورة خاصة. أما على المستوى الأيدولوجي، فقد استمر فكر التطور وإن كان قد تأثر بالنسبوية وما بعد الحداثة، كما سنرى في الأس الأخير.

## الأس الثاني: النسوية.

أول الأسس الخاصة، التي ساهمت في إظهار اللوطيَّة مباشرةً، هي النسويَّة، وهي مسمى عام لعقيدة، وحركة أيدولوجيَّة، واجتماعيَّة، يمكن تلخيص أبرز اتجاهاتها في المعاني الآتية ‹O›:

- فهي نظرية عامة عن طبيعة اضطهاد الرجال للنساء.
- وهي نظرية سياسية تهدف لتحرير النساء من استغلال الرجال.

[1] الفرضية العلمانية: أن الدين يتجه كلما تقدم العالم نحو الاختفاء من المشهد السياسي، راجع (354).

- وهي حركة اجتماعيَّة حداثية لتغيير ما يتعلق بأحوال النساء كافةً: القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

- وهي أيدولوجيا معارضة لكافة الأشكال الفكريَّة والسلوكيَّة لاضطهاد النساء ومعاداتهن (الميزوجينيَّة).

وللنسويَّة مدرستان كبيرتان، وعدة مدارس فرعيَّة، الأولى هي النسوية الليبراليَّة، والثانية هي النسويَّة الراديكاليَّة. والليبراليَّة منهما هي الأقدم، إذ ترجع إلى نهايات القرن الثامن عشر، وقت البدايات الأولى، وكانت بالمجمل جزءا من حركة الاستنارة الليبراليَّة، وقد ظلت قضاياها الرئيسية هي تحقيق المساواة القانونية والسياسية مع الرجال‹٦›.

أما الثانية، الراديكاليَّة، فقد اشتعلت أوارها في الستينيات، فيما يعرف بالموجة النسويَّة الثانية ‹٧›، وهي جزء من الثورة الجنسيَّة التي غمرت الغرب في ذلك الوقت، وعليه كانت أفكارها أكثر ثوريَّة وغضبا وتعصبا ضد الرجال (٨). ولا يُمكن القول بأن الفكر النسوي المعاصر ينتمي إلى الأولى القديمة، أكثر من الثانية الراديكاليَّة المتعصبة.

ومأثم النسويَّة ووزرها الأكبر في قضية اللوطية، هو تفكيكها ارتباط الهوية العضوية الجنسية، بالهويَّة المجتمعية، زاعمةً أن التلازم بين هذه وتلك مصنوع مُخترع ونتاج للبطريركية‹٩› الذكورية = إذ لا يلزم من وجود الأعضاء الأنثوية

عند إنسان، أن يكون امرأة وسيِّدة، بما يحمله معنى (امرأة) من أفكار مسبقة مُركَّبة عن وظيفتها ودورها الاجتماعي!

أنصِت للنسويَّة أورسولا شوي، وتدبَّر قولها، حين تصرُخ بعبارتها الشهيرة: (نحن لا

نولد إناثًا، إنما نُجعَل كذلك) (١٠)!

إذن ما الذي يصنع الهويَّة؟

سيفتقر فهمنا حينئذٍ إلى رحلة في أغوار التاريخ كي نفهم مرادهن ومقصدهن، وإن كانت هناك صعوبة في جمع كافة الرؤى النسويَّة لشكُّل التاريخ والواقع، خاصةً مع الاختلاف بين النسوية الليبراليَّة التي تعزف عن التحليل التاريخي لكيفية

حدوث القمع، والنسويَّة الراديكالية المولعة بذلك (٨)، فالنسوية في الحقيقة

(نسويات) كثيرة ومتضاربة ومتناقضة، والنسويات يتعاورن كثيرا، وقد شهدنا بعض من تضع بجوار صورتهن في المعاجم مصطلح (نسوية) راضي الضمير، تكتب هي نفسها نقدا حارا ملتهبا للنسوية، ويطير به كل من ندَّ عنه نور الفهم، غير مُدرك أن ما تنقده تلك النسوية إنما هو طراز آخر من النسوية! كأن تنقد نسوية إسلامولیبرالية النسوية الراديكالية، أو النسوية البيضاء! إنها لا تنظر لنسويتها باعتبارها (نسوية)، بل باعتبارها حقيقة مطلقة يستحيل وصمها بالأدلجة ويستحيل قولبتها في مسمىً وإطار! وتلك لعمري أزمة كبرى لا نفقهها في واقعنا الفكري والثقافي، أن هناك نقدا علمانيا للعملنة! ونقدا ليبراليا للتعددية! ونقدا نسويا للنسوية! فليس كل من نقد العلمانية أو النسوية معادٍ لهما، إنما قد يكون مُبشِّرًا بشكل أعقد، ونمط أخفى!

إلا أنني سأحاول عرض ما يجمع أشتات رؤى جمهرة النسويَّات الأقحاح للتاريخ، ومنه نفهم تصورهن للواقع وللحلول المطلوبة، وأخيرا نصل إلى معرفة كيف ساهمت الفلسفة النسويَّة في صناعة اللوطيَّة.

فلا ترى النسويَّات المجتمع والتاريخ إلا في إطار الأس الأول، وهو التطور المجتمعي الشامل، على الصورة الآتية:

١- المجتمع مصنع هوياتنا، وهو مُشبَّع بأفكار ممتدة منذ بُدَّاء البشرية والوجود

الإنساني، إلى حاضِرنا: ففي الأعصر الأولى لفجر تحول الإنسان من حيوان أعجمي إلى عاقل، كانت القوة البدنية هي معيار تنسيق التراتبية الاجتماعية، ولما كان الأقوى والأقدر على الصيد هو الرجل، فقد نضَّد نسقا اجتماعيا يسوِّده ويجعله آمرا للكائن الأضعف، المرأة، التي شغلها برعاية الأطفال، وأفسد طموحها بقصرها على الأعمال الداخلية كتجهيز مكان مبيته، وتلبية شهواته.

وكرهًا رضخت المرأة، لأن الظروف البدائية القاسية لم تسمح لها بمناوءة الرجل ومقارعة تلك الهيمنة لخلع نير الرق.

فالرجل منذ مُفتتح التاريخ وفجر الإنسانية لم يكن إلا مستبدا غشوما جائرا، يستخدم توحشه وقوته العضليَّة لقمع المرأة المسكينة وقتل طموحها بتحقيق كينونة وهوية متميزة عنه ومستغنية.

٢- لكن ذلك لم يكن أقبح فعال الرجل، بل ما أتى بعد ذلك أفحش:

فقد عمم الذكور ذاك التنظيم المجتمعي وجعلوه الطبيعي الأوحد، ثم ورَّثوه للنشء من بعدهم، حيث لا تكون الأنثى فيه إلا مسترقَّة مُهانة ذليلة، ومن هنا أصبحت هوية الذكور من الأطفال هي (رجال)، وأصبحت هوية الإناث (نساء).

فالرجل مثلا هو صناعة مجتمعية متوارثة، يتدرب عليها الصغار منذ التنشئة الاجتماعية والأسرية الأولى، فيُدرَّب الصبيان على القتال والصيد وقهر المرأة والتسلط عليها والإيمان بالتفوق الذكري بحق الطبيعة! أما المرأة هي الأخرى فليست إلا صناعة مجتمعية متوارثة، تتدرب عليها الإناث منذ الولادة، وتُغسل أدمغتهن ويتلقنَّ أن وظيفتهن هي الخضوع لسيادة الرجل وتسلُّطه وإنفاذ أوامره وقبول هذا البغي والترحيب بالدور المجتمعي الذي تؤديه كل امرأة من تنظيف منزل إلى إعداد طعام وتربية أطفال.

٣- ثم جاءت تاريخيا بعد ذلك المرحلة الثالثة، القرار وخلع القداسة على النظام

البطريركي الباغي:

فبالتأطير الديني، أدخل الرجل مفاهيمه في الأديان التي اخترعها أو صاغها، وزعم أن (الإله) هو الآمر بتلك التراتبية والصورة المجتمعية والأدوار المسبقة = فتقدَّس هذا التنظيم المجتمعي الفاجر، وترسخ إيمان النساء به، وتهيبن مخالفته حتى اتهمن هن أنفسهن كل من لا تضبط دورها الاجتماعي المرسوم بالشذوذ والنشوز!

أي أن المرأة أصبحت أول أعداء الأنثى؛ بمكر الرجل التاريخي السرمدي، والذي لم يتوقف لحظة.

٤- ثم تطورت المجتمعات وتقدَّم التاريخ، وأظلنا عصر كسر أغلال الأديان

والخرافات وكل ما اخترعه الرجل ومجتمعه الذكوري البطركي[2]! جاء زمان طلب المساواة الكاملة بين الجنسين.

---

[2] النظام البطريركي: نظام يمثل فيه الرجل دور القائد صاحب الحق في السيادة، لذكوريته، مثل الأب في منزله، والبابا في الدين، والملك في السلطة / راجع مادة نظام سلطة الأب في (333).

لقد تحولت النسوية في تلك المرحلة سريعا، وخلال عقود قليلة فقط، من ثقافة مضادة، معادية للمجتمع وقيمه ومعاييره، إلى ثقافة فرعية، يتسامح معها البعض ويعترف بها وإن لم يتبناها، ثم إلى ثقافة سائدة، تضع هي القيم والمعايير، وتتبَّع المخالفين وتعاقب المارقين!

٥- لكن المساواة الحقيقية لن تكون إلا باجتثاث الهيأة الأولى من الجذور، إنهاء ربط الرجل بالذكر، والمرأة بالأنثى = فلا يُشكَّلُ الطفل بناءً على تصنيفه الجنسي (ذكر أو أنثى)، إنما يُشكِّل هو ذاته، وتُعزز فيه قيم الحرية، وأن لا فارق بين الجنسين؛ فإن أرادت الأنثى أن تعيش في الدور الاجتماعي الذي اعتاد الناس على تسميته من أدوار الذكور -هُلل لها، فهي ثائرة على التخلف والأفكار الرجعية البدائية المتوارثة، وإذا أراد الذكر أن يمارس أدوارا اجتماعية ارتبطت بالأنثى؛ فحيهلا!
إذن العلاقة بين الجنسين صراعية أبدا وهي حقيقة بيولوجية لا مناص عنها ولا محيص إلا إليها‹١١›، وفي ذلك الصراع يستعمل الرجل حيله العقلية للسيطرة على الأنثى، وتوريث ثقافة السيطرة تلك إلى الأجيال اللاحقة ‹١٢›!

هذا مُجمَل جمهرة التصورات النسويَّة عن التاريخ والمجتمع والهويَّة، وهو يختلف حدةً في التفاصيل بين نسويَّة وأخرى، ويختلف كذلك في اتهام الرجل ذاته ومن ثمَّ قصده بالعداء الملتهب لطبيعته النتنة، كما يظهر في النسويَّة الراديكاليَّة، أو اتهام المجتمع وتنظيمه واعتبار فِعال الرجل لم تكن إلا ميراثا ناتجا عن عدم فهم للوضع المتخلف، كما يظهر في النسويَّة الليبراليَّة.

لكننا نخلُص بما يلزمنا في ذلك المبحث، بالمبدأ الأول الذي يدور عليه حديثنا: وهو فلسفة (النوع / الجندر) التي أفرزها هذا الخطل؛ فالنسويات يتحلقن حول فكرة مركزية كبرى، وهي الإيمان بمفهوم الجندر، والانشغال بتتبع وجذوره وآثاره ‹١٣›.

إن الجندر[3] هو النوع الاجتماعي، نمط مصنوع. والرجل والمرأة هما تعريفان جندريَّان، أما التعريفات الجنسية البيولوجية الثابتة فهي (الذكر والأنثى) = وهذا منفكٌّ عن ذاك، ووظيفة الثورة النسوية التحررية تغيير الرؤى المجتمعية عن النوع (الجندر)، وتطويرها حتى الوصول للمساواة الكاملة، فتأتي يوتوبيا (المساواة النوعية الكاملة Gender Equality)!

إن المجتمع هو العدو، وهو موطن العمل الرئيس للنسويَّة؛ فهو خالق الأنواع وزاعم ثبات الأنماط، توهما منه أن النوع يساوي الجنس البيولوجي للمولود = أما الحقيقة فعلى خلاف ذلك، إذ أن جنس المولود لا دلالة له ضرورةً، ولا تُحشد دلالات الجنس البيولوجي بالأفكار المسبقة المصنوعة، إلا ببقايا أعصر الأديان والتخلف من ثقافات ذكوريَّة قمعيَّة.

من هنا نترك النسويَّة لندخل في مرحلة جديدة بدأت من حيث انتهت النسويَّة: مرحلة فلسفة الجندر!

---

[3] يُستخدم الجندر مرادفا للجنس البيولوجي في الاستعمال العام، فيُقسَّم النوع إلى صنفين، ذكر وأنثى، لكن المعنى الاجتماعي له مختلف، ويُفرَّق بوضوح بينه وبين الجنس البيولوجي للإنسان، فهو مجموعة من الخصائص الاجتماعية المرتبطة ثقافيا بأحد النوعين (5) –والفلسفة الجندرية قائمة على فكرة الجندر بالمعنى الثاني لا الأول.

١- قيل، ما دام المجتمع هو صانع المرأة والرجل، وأن جنس المولود لا دلالة له، وأن على

كل إنسان أن يختار الدور الاجتماعي الذي يحبه = فما الذي يمنع أن يلعب الذكر الدور الاجتماعي للأنثى كاملا، بعلاقاته الجنسية -فيكون لوطيا؟ وما الذي يمنع الأنثى أن تفعل نفس الشيء فتلوط بالنساء؟ بل ما الذي يمنع ظهور أشكال متعددة لا حصر لها: كرجل يريد أن يكون أنثى فيزرع ثديا ويعيش امرأةً؟ حتى لو كان يحب النساء ولا يلوط، فالمفاهيم منفكة! وكذا أنثى تزيل ثدييها وتطلب العيش كرجل حتى إن كانت تحب الرجال؟ فظهر مفهوم الخِناث والمترجلات (الترانسجندر).

٢- وجاءت كذلك موجة أخرى نسويَّة الأصول، تطالب بتمكين المبادئ السالفة على

مستوى أكبر، بتعديل التنشئة الأسرية والمجتمعية لتصبح أحرص على استبعاد كل عامل في التنشئة يوجه لنوع معين = فظهرت أفكار الجنس الموحد Unisex في الملابس، وتوحيد الألعاب بين الجنسين، وتعليم الأطفال أنهم لا ينتمون لنوع معين، وأن وجود الذكر أو المهبل، ليس له دلالة، وأنهم طُلقاءٌ في اختيار ما يرتاحون إليه من أنواع.

٣- وارتبط التطور التاريخي والمجتمعي، كما عند النسويَّة، بالخلاص من الأفكار

المسبقة القديمة والمتخلفة عن نوع الإنسان، وتخليق دلالات جديدة تحقق المساواة الكاملة بين كل البشر!
وما واجبنا الإنساني تجاه ذلك التطور؟

علينا معرفة أن عداوة اللوطي أو اللوطية، لم تنبع إلا من أفكار نتنة عتيقة ترسخت لدينا من أزمان التوحش والبداءة، أزمان كانت تربط الجنس بالنوع الاجتماعي، أزمان كان كل اختلاف وتنوع يُصنَّف كشذوذ مستحق للعلاج أو العقاب!

علينا معرفة أن الإنسانية لم ولن ترتقي إلا إذا أدركنا أن اللوطيين والخِناث هم أفراد شجعان لم يستسلموا لأفكار مجتمعاتهم وتصنيفاته المتوارثة من عصور الظلام، ولم يرضخوا لربط جنسهم بنوعهم، فثاروا على كل ذلك وحرروا جندرهم، بل خلقوه من جديد، وعلى كل إنسان أن يدعم ثورتهم، كما دعم تحرير المرأة في القرن الماضي، من أجل الوصول إلى مجتمع المساواة المنشودة، مجتمع ألوان الطيف البهيج المتنوع!

ولما كانت الثقافة النسوية المضادة، قد تحولت إلى ثقافة سائدة، ولما كانت اللوطية ثقافة فرعية بداخلها = فقد تحولت اللوطية إلى ثقافة فرعية للمجتمع كله، وأصبح هناك (مجتمع لوطي LGBT Community) له هوية مميزة يجب الحفاظ عليها! وهي حاليا تنتقل من كونها ثقافة فرعية، إلى كونها ثقافة سائدة، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ذاك كان مسار الوصول من النسوية إلى اللوطية، التي هي في حقيقتها وريثة الأولى ومؤدَّاها ولازمها، والتي كانت أفكارها الكبرى بنات الفلسفة النسوية، والتي تقصد ذات الهدف: وهو تحرير النوع الاجتماعي من مفاهيم الظلام، وتحميله مفاهيم الأنوار والحرية. مع إضافة وجوب فتحه للتنوع بعدما ظل مغلقا طوال التاريخ على نوعين فقط، تبعا لوهم حتمية ارتباطه بالجنس.

هذا هو مجمل أثر الفلسفة النسوية، ويلزمه نقاش نخوضه قبل الانتقال للأس التالي:

أولا: لقد بُنيت تلك الفلسفة كُلها على حتميَّة التطور المجتمعي والإنساني عامةً، وأن كافة التشريعات والتنظيمات المجتمعيَّة القديمة معيبة، بنات دهر السيادة

الذكوريَّة = وعليه لا تتسق الفلسفة النسويَّة وتكمُل سوى بالإلحاد، وإلا لو وُجِد إله فهو ظالم مُحابٍ للرجال على حساب النساء، إذ لم تُقر أي شريعة، خاصة الإبراهيمية، بفكرة تقاسم السيادة والمساواة المطلقة بين الجنسين؛ فظل تسويد الرجل على الأنثى هو الأصل، ولو في جانب واحد من جوانب الحياة.

ماذا يُقدِّم الإلحاد إذن؟ إنه يُقدِّم الصورة الوحيدة التي تنظم كل التفسير النسوي للسيادة الموروثة، فكيف تؤثِّم كافة التشريعات والتنظيمات المجتمعية في التاريخ، بينما غالبها آتٍ من نصوص أديان واضحة الانتساب لإله خالق؟ إن إيمانك بالإله يُلزِمك أن تقول بتنزيله أحسن التشريعات، حتى إن عبث بها البشر بعد ذلك. ويُلزِمك أن تؤكِّد على وضوح تحيُّز النصوص الرئيسية للتنظيم المجتمعي والتشريعي لسيادة الذكور والتحفظ على الأنثى باسم الصيانة، وأن تؤمن بصحة تلك نصوص المطلقة زمانا ومكانا = وهذا مستحيل عند النسويَّة، التي تؤكِّد على أن كل تشريع وكل مجتمع سبق لم يكن إلا ذكوريا ملعونا! لذا لا تستقيم النسويَّة أبدا والإيمان بوجود إله خالق، ولا تخلو مؤمنة بدين إلهي، مع النسويَّة، من تناقضات فادحة تهزها وتزلزل طرحها إن تعمقت فيه ولزمت لوازمه = فالإلحاد حتمي لاستقامة النظم وانعقاد اللوازم.

لكن مشكلة الإلحاد الكبرى، ألا وهي غياب المعايير، تطلُّ فاحشةً حينئذٍ: فما دام لا معيار إلا المادة، إذن يلزمنا أن نرتد إلى حالة البدائية الأولى التي يزعمنها، حيث مادة القوة الجسمانية عند الرجل أكبر، وبالتالي يكون هو الأقدر على إخضاع المرأة الأضعف أبدا، فعلام التشكِّي؟ البقاء للأقوى! والدنيا صراع!

ثانيا: لم تخلُ كافة الرؤى التي أسلمت النسويَّة من تلك التناقضات الفاحشة، بل زِدن عليها، مهما حاولن التخفف من الراديكاليَّة، ومهما حاولن الاكتفاء بالنوازع الليبراليَّة التي تتحدث عن ظلم المرأة وتسويد الرجل عليها بالقوامة؛ فالإسلام مناقض للتطور الشامل، ولا يتحدث عن أصل حيواني للإنسان والمجتمعات كان